مع نظرة مستقبلية مستقرة

«ستاندرد آند بورز» يثبت التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة «إيه.إيه»

- المرونة الاقتصادية سيعززها الإنفاق الاستثماري الحكومي وضبط أوضاع المالية العامة التدريجي

وكالة «ستاندرد اند بورز»

- توقعات بزيادة النمو الاقتصادي الى نحو 3 في المئة خلال السنوات 2019-2021
- الموازنة العامة ستسجل عجزا ماليا بنحو 16 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي
- تقييم المخاطر في القطاع المصرفي جاء ضمن الدرجة الرابعة

ثبتت وكالة (ستاندرد اند بورز) التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (ايه.ايه) مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف.

وقالت الوكالة الاميركية التي تعتبر من بين اكبر وكالات التصنيف العالمية في بيان صحفي على موقعها الالكتروني ان صافي أوضاع الأصول الحكومية والخارجية لدولة الكويت يستمر في توفير مساحة للحكومة لضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا.

واضافت ان استقرار افاق التصنيف يعكس توقعها بأن تبقى مقاييس التصنيف الائتماني الرئيسية للكويت قريبة نسبيا من المستويات الحالية مبينة ان النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف تعكس توقعات الوكالة باستمرار قوة الأوضاع المالية الحكومية والخارجية للكويت خلال أفق التوقعات مدعومة برصيد كبير من الأصول المالية.

وتوقعت الوكالة كفاية هذه القوة لمقابلة المخاطر المتعلقة بكل من انخفاض أسعار النفط وعدم تنوع الاقتصاد الكويتي والتوترات الجيوسياسية في المنطقة مضيفة أن تأكيدها للتصنيف الائتماني السيادي للكويت مدعوم بالمستويات المرتفعة من المصدات المالية والخارجية السيادية المتراكمة وذلك رغم تراجع اسعار النفط أخيرا.

ورات الوكالة ان المرونة الاقتصادية لدولة الكويت سيعززها الإنفاق الاستثماري الحكومي وضبط أوضاع المالية العامة التدريجي مشيرة الى ان الارتفاع المعتدل في أسعار النفط في العام الحالي وتوقع ارتفاع إنتاج النفط من عام 2019 فصاعدا إلى جانب برنامج استثماري حكومي واسع سيدعم زخم النمو الاقتصادي للكويت.

وذكرت أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ عام 2014 ادى إلى تدهور كبير في مستويات الثروة وأرصدة الموازين الداخلية والخارجية للكويت مشيرة الى ان إنشاء أصول مالية وخارجية كبيرة من خلال تحويل فوائض الموازنة العامة قبل ذلك أتاح لصانعي السياسات المجال لمواجهة انحسار أداء القطاع النفطي اثناء تراجع أسعار النفط بزيادة الإنفاق العام في إطار الخطة الإنمائية للدولة لا سيما في مشاريع البنية التحتية.

وقدرت الوكالة ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت انكمش بنحو 2ر3 في المئة خلال عام 2017 بسبب تقليص إنتاج النفط بنسبة تتراوح بين 5 و6 في المئة وذلك على الرغم من أن الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية قد شهد نموا خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2017.

وتوقعت ان ارتفاع أسعار النفط سيدعم ارتفاع الاستهلاك والاستثمار خلال عام 2018 اذ قد يعود النمو الاقتصادي إلى معدلات تصل إلى نحو 2ر5 في المئة مع استقرار النمو في القطاعات غير النفطية مدعوما بالإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية.

كما توقعت ان يبلغ النمو الاقتصادي للكويت الى نحو 3 في المئة خلال السنوات 2019-2021 على خلفية ارتفاع إنتاج النفط ومشاريع الاستثمار مبينة انه على المدى المتوسط فمن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الكويتي إلى أكثر من نحو 3 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2021.

واشارت إلى الانتهاء من اول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص منذ بدء سريان قانون الشراكة بينهما في عام 2015 لافتة الى خطط الحكومة لإعادة طرح مناقصة للمرحلة الثانية بمشروع محطة الزور الشمالية لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه في اوائل عام 2018.

واعتبرت ان المصدات المالية والخارجية الضخمة للكويت تبقى من نقاط القوة الأساسية للتصنيف الائتماني متوقعة أن يتم ضبط أوضاع المالية العامة بشكل تدريجي بحلول عام 2020 مع احتمال تطبيق سقف الإنفاق العام وضريبة القيمة المضافة في عام 2019.

واشارت (ستاندرد اند بورز) في بيانها الى خطط الحكومة لتلبية احتياجاتها التمويلية من خلال زيادة نسبة الاقتراض العام وتخفيض نسبة السحب من اصول صندوق الاحتياطي العام موضحة ان الكويت تحتفظ باحد اكبر محافظ الأصول الخارجية السائلة بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.

وقدرت ان تسجل الموازنة العامة عجزا ماليا بنحو 16 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (بعد استقطاع مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة) مبينة ان ضبط اوضاع المالية العامة سيكون بطيئا مع اتخاذ الحكومة تدابير لتقليص الإنفاق الجاري واستخدامها قدرا من المرونة المالية من أجل زيادة الإنفاق الرأسمالي.

واشارت الوكالة إلى ان استجابة السياسة المالية في الكويت لانخفاض اسعار النفط محدودة ومتدرجة إلى حد ما بالنظر إلى المصدات المالية الكبيرة حيث رفعت الحكومة أسعار الوقود وبدأت رفع رسوم الكهرباء والمياه ونفذت تدابير تهدف إلى نمو معتدل في فاتورة الأجور والمرتبات.

ولفتت الى ان الكويت تعتزم تركيز جهودها على تحسين تحصيل الإيرادات العامة وتصفية الأصول غير المستغلة بالكامل مثل الأراضي وتنفيذ برنامج التخصيص على مدى السنوات الخمس المقبلة.

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكمش بنحو 2.3 في المئة خلال 2017

واوضحت انه رغم ان الحكومة مولت عجز الموازنة العامة بشكل رئيسي عبر السحب من صندوق الاحتياطي العام وبعض إصدارات سندات الدين إلا انها تعتزم التحول أكثر نحو إصدارات الدين مبينة ان هذه الخطط تعتمد على قرار مجلس الأمة بشان مشروع القانون بالاذن للحكومة بعقد قروض عامة بعد انقضاء أجل المرسوم بالقانون في اكتوبر 2017.

وقالت ان الكويت اصدرت أول سنداتها الدولية السيادية في عام 2017 متوقعة استمرار الاستفادة من أسواق السندات الخارجية في ظل أسعار الفائدة الحالية المواتية لاسيما بالمقارنة مع عائدات الأصول الخارجية.

ورات أن صافي وضع الموجودات الأجنبية يمثل قوة تصنيف كبيرة للكويت حيث توفر مصدات كبيرة مقابل انخفاض أسعار النفط مبينة أن الحكومة تدير من خلال الهيئة العامة للاستثمار أصولا ضخمة تراكمت من إنتاج النفط والغاز على مر السنين.

وقالت الوكالة ان «دولة الكويت تعتبر من أعلى الدول الخاضعة لتصنيف الوكالة من حيث صافي حجم الموجودات الحكومية».

وبينت ان قائض الحساب الجاري تراجع إلى النصف في عام 2015 مدفوعا بتراجع أسعار النفط اذ انه في عام 2016 سجل الحساب الجاري أول عجز بنحو 5ر4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط قائض بلغ نحو 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2010-2014).

وتوقعت أن يعود الحساب الجاري إلى قائض بنسبة 1ر0 و2 في المئة في السنوات 2017 و2018 على الترتيب مدفوعا بارتفاع أسعار النفط متوقعة أن يتجاوز صافي وضع الأصول الخارجية لدولة الكويت 6 أضعاف المتحصلات من الحساب الجاري في عام 2017.

واشارت إلى أن إجمالي احتياجات التمويل الخارجي ستبقى قابلة للسيطرة وستصل إلى نحو 110 في المئة من متحصلات الحساب الجاري والاحتياطيات القابلة للاستخدام في السنوات الأربع المقبلة.

وقالت ان مؤشرات الحسابات الخارجية لدولة الكويت قوية جدا وهي «أقوى من أقرانها بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» معتبرة أن نظام سعر الصرف في الكويت أكثر مرونة من نظم أسعار الصرف في باقي دول مجلس التعاون والتي ترتبط أسعار صرف عملتها بالدولار الأمريكي.

وأشارت إلى انه رغم قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة مرتين خلال عام 2017 إلا أن بنك الكويت المركزي أبقى على سعر الخصم الرئيسي دون تغيير.وراْت أن النظام المالي في الكويت مستقر والبنوك الكويتية تتمتع بقاعدة رأسمالية قوية مع وفرة السيولة وفقا لمعيار بازل (3) وتعمل في بيئة تنظيمية قوية.واشارت الى ان تقييم المخاطر في القطاع المصرفي الكويتي جاء ضمن الدرجة الرابعة اذ تصنف النظم المصرفية الأدنى مخاطر ضمن الدرجة (1) والأعلى مخاطر في الدرجة (10).

«بيان للاستثمار»: بورصة الكويت شهدت تباين أداء مؤشراتها للأسبوع الثاني على التوالي

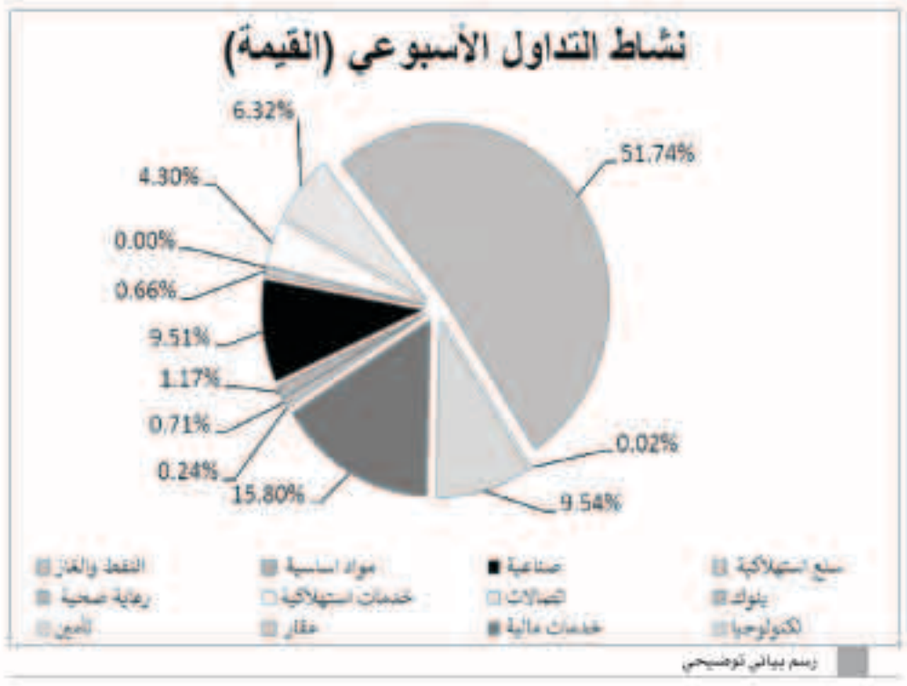

رسم بياني توضيحي

اوضح تقرير اقتصادي متخصص لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار أن بورصة الكويت شهدت تباين اداء مؤشراتها الثلاثة للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك في ظل اداء اتسم بالتذبذب المائل للتراجع نسبيا، حيث غلبت الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح على القوى الشرائية التي كانت حاضرة خلال تداولات الأسبوع، وسط تركيز هذه العمليات على العديد من الأسهم القيادية والثقيلة، خاصة تلك التي شهدت ارتفاعات جيدة خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من العام الجاري، وهو الأمر الذي انعكس على اداء المؤشرين الوزني وكويت 15 ودفعهما إلى إنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء، اما المؤشر السعري، فقد واصل اتجاهه الصعودي الذي استهله منذ بداية العام الجديد، واستطاع ان ينهي تداولات الأسبوع المنصرم محققا بعض المكاسب، مدعوما من استمرار عمليات الشراء والمضاربات السريعة على بعض الأسهم الصغيرة المدرجة بالسوق، لاسيما التي يتم تداولها دون قيمتها الإسمية والدفترية.

وجاء تباين السوق خلال الأسبوع الماضي وسط حضور عدد من العوامل المؤثرة على مجريات التداول فيه، إذ يأتي على راس تلك العوامل إحجام بعض المتداولين عن التعامل وترقبهم لنتائج الشركات المدرجة في السوق عن السنة المالية الماضية، وهو الأمر الذي جاء بالتزامن مع تباين نشاط التداول بنهاية الأسبوع، حيث انخفض إجمالي عدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 5.70%، فيما زادت قيمة التداول بنسبة بلغت 11.68%، وذلك مقارنة مع تداولات الأسبوع قبل الماضي.

على الصعيد الاقتصادي، عقدت وزارة المالية خلال الأسبوع الماضي مؤتمرا صحفيا تحت شعار «ضبط الإنفاق خطوة نحو الإصلاح المالي» وأعلنت على لسان وزيرها عن تقديرات الميزانية العامة الجديدة للعام المالي 2019/2018، وبلغت تقديرات العجز المتوقع ان تسجله الميزانية حوالي 6.5 مليار دينار كويتي، وذلك بعد استقطاع نسبة صندوق احتياطي الأجيال القادمة، فالإيرادات المقدرة بالميزانية بلغ حوالي 15 مليار دينار كويتي، في حين بلغت تقديرات المصروفات حوالي 20 مليار دينار كويتي، وقد بنيت هذه التقديرات على اساس متوسط سعر مقدر بـ50 دولار أمريكي لبرميل النفط الكويتي، وذكر السيد وزير المالية أن باب الرواتب والأجور والدعوم حظيت بالنسبة الأكبر من مصروفات الميزانية، موضحا ان نسبة المصروفات الجارية بلغت حوالي 82% من إجمالي المصروفات، ومن المقرر أن يبلغ إجمالي المرتبات في السنة الجديدة 2019/2018 حوالي 11.2 مليار دينار كويتي، مقابل 10.9 مليار دينار كويتي في السنة السابقة، أي بنمو نسبته 3.4%.

وبعد استمرار العجز المالي في الميزانية العامة للدولة قضية بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل الوضع المالي للكويت، فاستمرار هذا العجز في السنوات المقبلة ينذر بالمزيد من الصعوبات لاقتصادنا الوطني الذي يعاني في الأساس من مشكلات أخرى لا تقل أهمية عن العجز. ورغم ارتفاع متوسط سعر برميل النفط الذي احتسبت على أساسه الإيرادات المقدرة بالميزانية الجديدة إلى 50 دولار أمريكي بعدما كان 45 دولار أمريكي في تقديرات السنة المالية الحالية، إلا أن العجز المالي لازال حاضرا وبمليارات الدنانير، وحتى إذا افترضنا احتساب هذه التقديرات على أساس متوسط أعلى لسعر برميل النفط وليكن 60 دولار أمريكي مثلا أو أكثر بقليل، فإن ميزانية الدولة سيكون مآلها العجز أيضا، وهو الأمر الذي يوضح أن الإدارة الكويتية لم تع خطورة استمرار هذا العجز منذ لحظة وقوعه، إذ كان لا بد على الحكومة منذ أن بدأت أسعار النفط رحلة هبوطها قبل حوالي عشر سنوات، وتحديدا منذ عام 2008، أن تعمل على معالجة المشكلة من جذورها، وأن تبحث عن مصدر الخلل الذي تسبب في ذلك العجز، فالمشكلة لم تكن بسبب تراجع الإيرادات فحسب كما هو ظاهر، ولكن المشكلة الأكبر تكمن في الزيادة المستمرة في بند المصروفات سنة تلو الأخرى دون وجود أسباب منطقية تبرر هذه الزيادة، بالإضافة ايضا إلى فشل الحكومة في إيجاد مصادر دخل جديدة تساهم في عدم وقوع الميزانية في دائرة العجز المالي؛ لذلك فإن الحكومة الكويتية إذا ما أرادت القضاء على عجز الميزانية في المستقبل، فعليها أن تعالج هذه المشكلة من جذورها وأن تعمل على ضبط الإنفاق وترشيده، وكذلك إيجاد مصادر أخرى لتمويل هذا الإنفاق بجانب النفط.

هذا وقد لوحظ من أرقام ميزانية الدولة الجديدة أن الإنفاق الجاري يلتهم الجزء الأكبر من المصروفات المقدرة بالميزانية، وهو ما يثبت أن الترشيد مجرد كلام إنشائي وتصريحات إعلامية، حيث بلغت نسبة المصروفات الجارية حوالي 82% من إجمالي المصروفات المقدرة في الميزانية، مقابل 18% تقريبا لصالح الإنفاق الرأسمالي. وعلى الرغم من سلبية ذلك الأمر، حيث كان لابد على الحكومة أن تعمل على إنقاص الإنفاق الجاري لصالح الإنفاق الرأسمالي بما يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في إنعاشه، إلا أن هذه الفجوة تعتبر منطقية في ظل هيمنة القطاع العام على كل أمور البلاد تقريبا، فعندما تسيطر الدولة على أغلب القطاعات الاقتصادية وتعمل على تهميش دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، فإنها ستضطر بذلك إلى رفع الإنفاق الجاري في ميزانيتها العامة عاما تلو الآخر، وبالتالي فإن تلك الميزانية ستقع حتما في معضلة العجز المالي، لاسيما إذا كانت مثل ميزانيتنا العامة لا تعتمد إلا على مصدر شبه وحيد للدخل، وحينئذ ستضطر الدولة إلى تمويل هذا العجز إما من خلال طرق الاقتراض المختلفة، أو عن طريق السحب من الاحتياطي العام الذي تمتلكه حتى ينفذ، وكلاهما مر وواجب تجنبه، فالطريق الأسلم والأمثل لسد هذا العجز كما أوربنا سابقا هو ترشيد الانفاق وتخفيضه وتخلي القطاع العام عن سيطرته على النشاط الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في إدارة الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات التي تحمل الدولة اعباء كثيرة هي في غنى عنها، مما يسهم في تعزيز كفاءة هذه الخدمات من خلال مبدأ تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة، وكل ذلك ذلك سيسهم في إنعاش الاقتصاد الوطني ويساعد على تخفيف عجز الميزانية الحالي.

لتطبيقه خدمة Wallet المدعومة بخدمة (MDES)

«بيتك» يحصد جائزة تقديرية من «ماستركارد»

هادي الشالوحي ومنصر الياسين ومندني مع وفد ماستركارد

- مندني: التكريم تأكيد لريادة البنك في الخدمات التكنولوجية وحلول الدفع

حصد بيت التمويل الكويتي «بيتك» جائزة تقديرية من ماستركارد لتطبيقه خدمة مدعومة بخدمة (MDES) كاول بنك في الشرق الاوسط وإفريقيا في محفظتها الرقمية KFH Wallet.

وخلال حفل التكريم الذي اقيم في المقر الرئيسي لـ«بيتك» بحضور رئيس الخدمات المصرفية للافراد والخدمات المالية الخاصة للمجموعة في «بيتك» وليد مندني، ومدير عام الخدمات المصرفية للافراد للمجموعة هادي الشالوحي، ونائب مدير عام البطاقات المصرفية للمجموعة نمر ياسين، بالاضافة لوفد ماستركارد يترأسه مدير «ماستركارد» في قطر والكويت، بانكاج كالوريا، أشار مندني الى ان الجائزة التي منحتها ماستركارد لـ«بيتك» ماهي الا تاكيد جديد على ريادة «بيتك» في الخدمات التكنولوجية وتطوير حلول الدفع الإلكتروني، وهو اساس استراتيجية البنك في تبني التكنولوجيا وتوظيفها لخدمة العملاء ضمن اعلى معايير الجودة والسرعة والامان.

واضاف مندني، ان التركيز في الحقبة القادمة سينصب اكثر على خدمة العملاء وتطوير الخدمات والمنتجات الرقمية التي ترتقي لمستوى طموحاتهم وتطلعاتهم، مع المحافظة على المكانة الرائدة في قيادة صناعة الصيرفة الاسلامية عالميا، مشيرا الى ان «بيتك» يولي اهتماما خاصا بشريحة الشباب الذين يميلون الى استخدام التكنولوجيا لتنفيذ معاملاتهم المصرفية، الامر الذي يدفع البنك الى مواصلة طرح خدمات عصرية كـ KFH Wallet.

وأكد مندني سعي «بيتك» لمواصلة التوسع في طرح الخدمات الالكترونية، مشيرا الى ان هنالك مراحل تطويرية قادمة لاجهزة الـ XTM. بالإضافة الى العديد من الخدمات العصرية التي اكدت ريادة «بيتك».

وقال ان «بيتك» نفذ مجموعة متنوعة من الخطط وبرامج المكافآت لتحفيز العملاء على الاستفادة من الخدمات الرقمية العصرية والمبتكرة في حلول الدفع الالكتروني، حيث اطلق البنك مؤخرا حملات تسويقية بالتعاون مع سلسلة محلات كاريبو، ومع الخطوط الجوية الكويتية لمنح العملاء عروض وخصومات ومميزات فريدة، منوها بمواصلة هذا النهج لرفع مستوى رضا العميل وزيادة الحصة السوقية، مشيرا الى ان الحصة السوقية لـ«بيتك» في سوق البطاقات المصرفية هي الأكبر على مستوى السوق المحلي.وتتميز خدمة Wallet KFH التي اطلقها «بيتك» بالسهولة والأمان، فمن خلال تطبيق KFHONLINE يتم البدء بإضافة بطاقات ماستركارد الائتمانية ومسبقة الدفع. وبعد إضافة البطاقات، سيتطلب من العميل ادخال كلمة المرور لتفعيل البطاقات. وتكون العمليات الشرائية متوافقة مع تقنية EMV ومؤمنة اضافيا بالرقم السري الشخصي (PIN) أو بصمة الاصبع على الهواتف النقالة.

من جانبه، قال بانكاج كالوريا، مدير «ماستركارد» في قطر والكويت: «تمثل المدفوعات عبر الهاتف المحمول مستقبل الاقتصاد في العالم، وتأتي حلول الدفع مثل خدمة KFH Wallet لتقود عملية التحول للوصول إلى الاقتصاد اللانقدي في جميع انحاء المنطقة. ونظرا لأنها مدعومة بخدمة التمكين الرقمي للدفع عبر الهواتف الذكية من ماستركارد، توفر خدمة KFH Wallet لعملاء «بيتك» تقنية دفع مبتكرة وراشدة، وتعزز من شعورهم بالأمان بفضل تطبيق نظام متعدد المستويات للأمان والحماية من الاحتيال».